خلال لقائه مديري الزراعة

قطنا: قد نعيد تسعير القمح في نهاية الموسم

٥٦٠٠ طن إنتاجنا من الموز و٤٦٣ مليون ليتر مازوت لمصلحة الزراعة شهرياً

| هناء غانم

أكد وزير الزراعة محمد حسان قطنا ضرورة الكشف الحسي لقاعدة البيانات التي تم إعدادها لتأمين كامل احتياجات الفلاحين وحصولهم على مستحقاتهم من مستلزمات الإنتاج والمراحل المنجزة ضمن برنامج أتمتة المازوت الزراعي مشيراً إلى أهمية الانتهاء وتدقيق البيانات المدخلة والرقم الإحصائي الصحيح لتحقيق التوزيع العادل في مستلزمات الإنتاج للفلاحين والتواصل معهم بشكل يومي خلال مراجعتهم للوحدات الإرشادية.

جاء ذلك خلال اجتماعه أمس مع مديري الزراعة في المحافظات لمناقشة التحضيرات النهائية للبدء بتنفيذ الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم القادم والاستماع إلى الفلاحين والوقوف على احتياجاتهم والتأكد من حصولهم على مستحقاتهم من مستلزمات الإنتاج ومتابعة عمليات الزراعة.

ولفت قطنا إلى أن هذا الاجتماع يأتي بهدف تلافي الصعوبات منذ البداية للتوصل إلى محصول جيد وتوفير كل الفرص لتمكين الفلاح من زراعة كامل المساحات المخططة وتوفير احتياجات السكان والصناعات الزراعية والغذائية من المنتجات الزراعية وتوفير ما يمكن من منتجات للتصدير الخارجي، مؤكداً أنه عملياً لدينا الكثير من عقود المقايضة سواء في مستلزمات الإنتاج أم المستلزمات الزراعية مؤكداً أن هذا عامل مبشر وخاصة أن هناك تنوع في الزراعات هذا الموسم ولدينا هذا العام إنتاج أكثر من الموز حيث وصل إلى ٥٦٠٠ طن وهناك كميات كبيرة من الذرة توازي الكميات المنتجة في العام الماضي أي إنها ستوفر استيراد هذه الكميات من الخارج ما يؤكد أن الخطة الإنتاجية الزراعية تسير بشكل جيد.

وأشار الوزير إلى أنه تم تسعير بذار القمح بـ٣٩٥٠ ليرة والمحصول كسعر تأشيري بـ٤٢٠٠ ليرة للكيلو غرام لموسم ٢٠٢٣ – ٢٠٢٤ وسيتم النظر بهذا السعر حسب التكاليف النهائية للإنتاج في نهاية الموسم، كما تم تحديد احتياجات الخطة من مادة المازوت بحيث وُضعت كل الإجراءات اللازمة لتسليم الفلاحين مخصصاتهم استناداً للتنظيم الزراعي والكشف الحسي، موضحاً أنه وفقاً للمرسوم ٥٩ والقرار ٨ يبدأ التنظيم الزراعي سنوياً اعتباراً من تاريخ ٨/١ من كل عام، مبيناً أن ٩٠ ألف طن من بذار القمح جاهزة للتوزيع لدى المؤسسة العامة لإكثار البذار وفروع المصرف الزراعي، مؤكداً أنه تم تأمين ٥٠ بالمئة من احتياج محصول القمح من سماد اليوريا حتى الآن والبقية ستصل بالتتابع، والمصرف الزراعي جاهز لمنح الفلاحين القروض الزراعية حيث تمت زيادة معدلات الاحتياج بالتوافق مع التكاليف الفعلية وتعديل جدول الاحتياج بحيث يتمكن الفلاح من الحصول على القروض الزراعية بما يغطي تكاليف الإنتاج.

٤٦٣ مليون ليتر الاحتياج الشهري

وبالعودة إلى احتياجات الخطة من مادة المازوت التي حصلت «الوطن» عليها نجد أن وزارة الزراعة كانت قد أعلنت ضمن خطتها السنوية أن الاحتياج الفعلي من مادة المازوت شهرياً للقطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي نحو ٤٦٣ مليون ليتر منها ٤١٦ مليون ليتر احتياج القطاع النباتي، خُصص منها لمحصول القمح ١٣٥ مليون ليتر و٥ ملايين ليتر احتياج محصول القطن، في حين خصص احتياج القطاع الحيواني من مادة المازوت بـ٤٧ مليون ليتر و٩,٦ ملايين ليتر لاحتياج مشروع استصلاح الأراضي والتشجير المثمر، أما مشروع التشجير المثمر فقد بلغ احتياجه نحو ٢,٨ مليون ليتر من مادة المازوت.

وبينت الوزارة أن المساحة المستثمرة والمخطط لزراعتها حسب ميزان استعمالات الأراضي قد بلغت ٤,٦ ملايين هكتار منها ٢,٠٩ مليون هكتار للمناطق الآمنة.

وخلال الاجتماع بيّن مدير عام الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب المهندس أوفى وسوف أن خطة الغاب لهذا الموسم من محصول القمح تبلغ ٦٠ ألف هكتار منها ٥٢ ألف هكتار في المناطق الآمنة، واحتياج القطاع الزراعي من المازوت للموسم القادم في الغاب يبلغ ٣٥ مليون ليتر، منوهاً بأن الهيئة أوشكت على إنهاء قاعدة البيانات الخاصة بالمازوت الزراعي وستكون جاهزة قبل بداية الشهر القادم ليتمكن الفلاحون من الحصول على مستحقاتهم قبل البدء بالزراعة.

بدوره مدير زراعة إدلب يوسف قاسم قال إنه تم التخطيط لزراعة ١٨ ألف هكتار قمح منها ٤ آلاف هكتار قمح مروي إضافة إلى ٥٧ ألف هكتار شعير، مضيفاً إن احتياجات الخطة الإنتاجية من الموسم للمازوت الزراعي كالقمح والشعير والبقوليات والأشجار المثمرة نحو ٦٠٠ ألف ليتر سنوياً.

أما مدير زراعة حماة فأوضح أن الخطة الزراعية في حماة تتكون من ٤٢ ألف هكتار قمح و١٢٠ ألف هكتار من الشعير إضافة إلى التوجه لدعم وزراعة البقوليات بشكل عام لافتاً إلى أن احتياجات محافظة حماة من المازوت نحو ٥,٥ مليون ليتر شهرياً.

مدير زراعة الرقة المهندس محمد الخدي قال: إن المساحة المخطط لزراعتها هذا العام ٢١ ألف هكتار منها محصول شتوي ١٦ ألف هكتار إضافة إلى محاصيل تكثيفية.

الزراعية ومؤسسة إكثار البذار لاعتماد الأصناف المناسبة مع خصوصية كل محافظة ومنطقة، مشيراً إلى أن البيوت المحمية ستشملها عملية الأتمتة ويتم العمل على تنزيل البيانات وفق التنظيم الزراعي أو الكشف الحسي.

وأكد مدير زراعة ريف دمشق المهندس عرفان زيادة أن المساحة القابلة للاستثمار الزراعي في ريف دمشق تبلغ نحو ١٤٢ ألف هكتار منها ١٨ ألف هكتار للقمح وألف هكتار للقطن المخطط زراعته على مياه الصرف الصحي المعالجة و١٥٠٠هكتار للبطاطا بالإضافة إلى باقي المحاصيل والمنتجات الزراعية الأخرى، مشيراً إلى أنه سيتم تأمين البذار اللازمة من القمح والبطاطا من مؤسسة إكثار البذار وتأمين مستلزمات الإنتاج من المازوت الزراعي بالسعر المدعوم حسب التصنيف الأخير، إضافة إلى تأمين ٥٠ بالمئة من أسمدة اليوريا للقمح وبالنسبة للأسمدة الفوسفاتية والبوتاسية سيتم تأمينها من خلال الأسواق مشيراً إلى زيادة احتياجات ريف دمشق من المازوت الزراعي بنحو ٩٥ مليون ليتر وسيتم تأمين ٦٧ مليون ليتر من المازوت وفق برنامج الأتمتة المقترح.

بدوره مدير زراعة إدلب يوسف قاسم قال إنه تم التخطيط لزراعة ١٨ ألف هكتار قمح منها ٤ آلاف هكتار قمح مروي إضافة إلى ٥٧ ألف هكتار شعير، مضيفاً إن احتياجات الخطة الإنتاجية من الموسم للمازوت الزراعي كالقمح والشعير والبقوليات والأشجار المثمرة نحو ٦٠٠ ألف ليتر سنوياً.

أما مدير زراعة حماة فأوضح أن الخطة الزراعية في حماة تتكون من ٤٢ ألف هكتار قمح و١٢٠ ألف هكتار من الشعير إضافة إلى التوجه لدعم وزراعة البقوليات بشكل عام لافتاً إلى أن احتياجات محافظة حماة من المازوت نحو ٥,٥ مليون ليتر شهرياً.

مدير زراعة الرقة المهندس محمد الخدي قال: إن المساحة المخطط لزراعتها هذا العام ٢١ ألف هكتار منها محصول شتوي ١٦ ألف هكتار إضافة إلى محاصيل تكثيفية.

السماح باستيراد ٣٠ ألف طن من الموز اللبناني

العقاد لـ«الوطن»: من المتوقع طرح المستورد في الأسواق مطلع الشهر القادم والموجود حالياً سعره مرتفع لأنه مُهرّب

| جلنار العلي

أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية قراراً يسمح باستيراد ٣٠ ألف طن من الموز اللبناني، وقد وجهت الوزارة في كتاب لها إلى المديريات المعنية في دمشق والمحافظات بقبول طلبات استيراد مادة الموز اللبناني حصراً، وذلك اعتباراً من تاريخ الـ٢٠ من الشهر الجاري ولغاية نهاية شهر نيسان من العام القادم، بكمية لا تتجاوز ٥٠٠ طن فقط للمستورد الواحد بالطلب الواحد، على أن يتم استيراد الكمية الممنوحة بالموافقة خلال شهر من تاريخها وإلا تعتبر ملغاة. كما اشترطت الوزارة في كتابها أن يرفق مع الفاتورة الأولية التي ترد إلى مديريات الاقتصاد في المحافظات كتاب من الجمعية التعاونية لمزارعي الحمضيات والموز والأشجار الاستوائية في الجنوب متضمناً اسم الشركة المصدرة والكمية مؤشرة من الجمعية المذكورة، مع مراعاة عدم قبول طلب آخر للمستورد نفسه ما لم يقدم كتاباً من الأمانة الجمركية يثبت قيامه بتخليص كامل الكمية السابقة.

عضو لجنة تجار ومصدري سوق الهال محمد العقاد، أشار في تصريح لـ«الوطن» إلى أنه من الممكن البدء باستيراد الموز اليوم أو غداً، لامتناع ذلك في أول يومين من القرار كونهما عطلاً رسمية، لافتاً إلى أن الموز يحتاج نحو ٥ أيام في البرادات عند استيراده كي يتخمر ويعطي لوناً أصفر ناجحاً، لذا من المتوقع طرحه في الأسواق مع بداية الشهر القادم، مؤكداً أنه لا يمكن الحديث عن الأسعار حالياً لأن ذلك يحتاج دراسة تكاليف نقل واستيراد وما إلى ذلك من قبل اللجان المتخصصة.

وأعاد العقاد ارتفاع سعر الموز في الأسواق ليتراوح بين ٣٠-٥٠ ألف ليرة، إلى أنه مهرب من الخارج وخاصة ذا الحبة الكبيرة، أما الموز الصغير فهو من إنتاج الساحل السوري الذي دخل على خط إنتاج الموز منذ نحو العامين إلى جانب بعض أنواع الفواكه الاستوائية كالمانغا والقشطة والكيوي، لافتاً إلى أن الكمية المنتجة قليلة جداً ولا تناسب احتياجات السوق، كونها زراعة جديدة ومقتصرة على بعض البساتين الصغيرة، مؤكداً أن زراعة هذه المادة كانت بمبادرة من فلاحي الساحل أنفسهم ولم تدرج ضمن خطة وزارة الزراعة، وما ساعدهم على ذلك المناخ هناك الذي يعد مناسباً لزراعة الموز، ومن المتوقع أن تتطور الكميات المنتجة عاماً بعد عام.

يذكر أنه في شهر تشرين الثاني من العام الماضي، وافقت رئاسة مجلس الوزراء على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة تأييد مقترح وزارتي الاقتصاد والتجارة الخارجية والزراعة والإصلاح الزراعي بالسماح باستيراد مادة الموز اللبناني حتى نهاية شهر نيسان من العام الحالي بكمية لا تتجاوز ٤٠ ألف طن ولجميع طالبي الاستيراد، وقد كان الموز المستورد يباع حينها بالأسواق بسعر يتراوح بين ٧-٩ آلاف ليرة، بعد أن وصل سعره إلى ٢٠ ألف ليرة قبل السماح بالاستيراد.

رفع سقف قرض الطاقة المتجددة إلى ٣٥ مليون ليرة

مدير فرع الصندوق في اللاذقية لـ«الوطن»: إقبال شديد من المواطنين

| عبير محمود

أكد مدير فرع صندوق دعم الطاقات المتجددة في اللاذقية، مهند علي لـ«الوطن»، ازدياد عدد طلبات التسجيل على قرض الطاقة المتجددة – من دون فوائد بنحو الضعف خلال الفترة الماضية، إذ أصبح العدد منذ انطلاق التسجيل نهاية العام الفائت ١٦٤٢ مسجلاً، بعد أن كان العدد نحو ٦٦٨ مسجلاً حتى نهاية أيار الماضي.

وأوضح علي أن عدد الطلبات التي تمت إحالتها إلى المصارف بلغ ٤٨٣ إحالة، منها ١٤١ إحالة إلى مصرف التسليف الشعبي – الإنتاجي، و٣٤٢ إحالة إلى المصرف التجاري، لافتاً إلى تركيب ١٥١منظومة، منها ٥ منظومات تجارية ومنظومة زراعية واحدة، مقابل تركيب ١٤٥ منظومة منزلية حتى تاريخه، مع الإشارة إلى أن المنظومات المنزلية المركبة من مقاسات المختلفة، تبدأ من ١ كيلو واط حتى ٣,٥ كيلو واط، في حين أن التجاري والزراعي تم تركيب استطاعات حتى ١٠ كيلو واط.

ولفت مدير الصندوق إلى الإقبال الشديد من المواطنين للاستفادة من مزايا قرض الطاقة للقطاع المنزلي بشكل خاص، ليستفيد المواطن من توليد الكهرباء عبر اللواقط الكهروضوئية وتعويض ساعات القطع نتيجة التقنين في المحافظة، إضافة لما تحققه المنظومة من تخفيف أعباء على الشبكة بالنسبة للفائدة العائدة على القطاع الكهربائي بشكل عام.

وبيّن علي أن الإحالات إلى المصارف المعنية توقفت خلال الأيام الماضية بعد أن تم رفع سقف القرض المنزلي من ٢٢ مليون ليرة إلى ٣٥ مليوناً، وطبعاً من دون فائدة، وهناك ٣٣٢ معاملة لقروض الطاقة متوقفة بالمصارف حتى تاريخه.

وأشار مدير فرع الصندوق إلى أن توقف الإحالات بانتظار الإجراءات المصرفية بعد مرسوم زيادة الرواتب لدراسة الملاءة المالية والكفلاء، منوهاً بأن هناك إجراءات ميسرة وتسهيلات للمواطنين مع رفع سقف القرض، وذكر أنه تمت زيادة سقف القرض المنزلي إلى ٣٥ مليون ليرة، كما أصبح من يريد التقدم لقرض القطاعات الأخرى كالتجارية والصناعية والخدمية والزراعية الاستفادة من ميزات القرض بما يصل حتى سقف ٢٠٠ مليون ليرة.

وبيّن علي أنه وفقاً للدراسة الفنية للمقترض يتم قياس قيمة الحمولات والاستهلاكات وعلى سبيل المثال المقترض ضمن القطاع الزراعي، فيتم دراسة الحاجة لتشغيل آبار المياه أو تشغيل الإنارة والتدفئة والري في البيوت البلاستيكية، وعليه يستطيع المقترض الاستفادة من القرض لتركيب منظومة الطاقة المتجددة لزوم القطاع الزراعي بسقف يصل إلى ٢٠٠ مليون، ومثلها للقطاعات التجاري والصناعي والخدمي.

ولفت إلى أنه خلال الفترة القليلة الماضية، تم ملاحظة الإقبال على التقدم للقرض الزراعي للطاقة المتجددة، بمعدل ٣٠ مسجلاً، وهذا ما يسهم في توليد الطاقة عبر الألواح الكهروضوئية وفق الحاجة والغرض المراد لأجله تركيب القرض.

فيما يخص موثوقية الألواح، شدد علي على أن الشركات أو الجهات التي يتعاقد معها الصندوق تكون مرخصة وحاصلة على ختم المركز الوطني لبحوث الطاقة، ما يضمن أنها كفوءة طاقياً وصالحة للعمل تحت إشراف المركز، وكل المواد لديها تأتي تحت إشرافه ما يعني أنها مكفولة بهذه الناحية ومضمونة.

وذكر بأن عدد الجهات المتعاقد معها الصندوق لتركيب المنظومات يبلغ ١٧١ شركة على مستوى سورية، منها ما بين تصنيف شركة، أو مكتب هندسي، أو مقاول، نصيب اللاذقية منها ٢٢ ما بين هذه التصنيفات، ويستطيع المقترض الاختيار بينها حسبما يرغب، ويتم توقيع عقد بين المقترض والشركة التي يختارها بكفالة اللواقط «الألواح» بين ١٠ – ١٥ سنة، والانفرتر والبطارية لمدة سنة بشرط عدم سوء الاستخدام، منوهاً بأن جميع المستلزمات التي يتم تركيبها جيدة ومكفولة ومرخصة.

وحول سبب تأخر الإجراءات المصرفية، أكد مصدر في المصرف التجاري في اللاذقية لـ«الوطن»، أنه خلال أيام القليلة القادمة سيتم تشغيل البرنامج الخاص بالقروض وفق ما يتناسب مع الإجراءات الجديدة بعد رفع سقف القرض وزيادة الأجور الشهرية، منوهاً بأن البرامج المصرفية ستكون متناسبة مع كلتا الحالتين بما يخص الكفلاء ورهن العقار وغيرها بالنسبة لمعدل الرواتب الجديدة بعد الزيادة الأخيرة، وعليه فسيتم إعادة العمل بالقروض خلال أيام لا أكثر.

يشار إلى أن الصندوق يدعم القروض التالية من دون فائدة، وهي القرض المنزلي وقرض السخان الشمسي وقرض العزل الحراري للطوابق الأخيرة (١٠٠ متر) وأنواع أخرى للقروض منها الزراعي والسياحي والصناعي والتجاري.

«الأعلاف» تحاول شراء أكبر كمية من الذرة المحلية لكن المشكلة عدم توافر المجففات

شباط لـ«الوطن» مستوردو الذرة الصفراء عزفوا عن الاستيراد لأن أسعارها في السوق تنافس المستورد

| رامز محفوظ

بين مدير عام المؤسسة العامة للأعلاف عبد الكريم شباط في تصريح لـ«الوطن» أن المؤسسة افتتحت دورات لتوزيع المواد العلفية لكل أنواع الثروة الحيوانية باستثناء الدواجن نتيجة لانخفاض المخازين من مادتي الذرة الصفراء وكسبة الصويا التي تستخدم للدواجن على حين أن بقية أنواع المواد العلفية مثل النخالة والشعير وكسبة القطن وغيرها متوافرة وهناك مخازين جيدة منها ويتم شراء كميات منها باستمرار، لافتاً إلى أن المؤسسة متوقفة منذ أشهر عن توزيع الذرة وكسبة الصويا للقطاع الخاص نتيجة عدم توافر الكميات الكافية للتوزيع على حين أن هناك توزيعاً للقطاع العام لكن بكميات قليلة جداً وغير كافية.

وأضاف شباط إنه منذ بداية العام وحتى تاريخه باعت مؤسسة الأعلاف بحدود ٢٩٠ ألف طن من مختلف المواد العلفية بقيمة تقارب ٣٤٠ مليار ليرة واشترت بحدود ٣٤٦ ألف طن بقيمة تقارب ٣٥٠ مليار ليرة، كما أن لديها مخازين من جميع أنواع المواد العلفية بحدود ١٢٥ ألف طن.

وعن إنتاج الذرة الصفراء المحلية خلال الموسم الحالي أوضح شباط أنه ليس هناك تقديرات دقيقة لإنتاج الذرة الصفراء لكن من المرجح أن يكون الإنتاج أقل من الموسم الماضي نتيجة تأثر بعض حقول زراعة مادة الذرة بموجة الحر التي جاءت خلال شهر أيلول الماضي ما أدى إلى ضعف إنتاجها، متوقعاً في الوقت نفسه ألا تقل بقايا الخضر (أوراقها الخضراء) التي تنتج عن الذرة الصفراء للموسم الحالي عن ١,٣ مليون طن.

ولفت إلى أن الذرة الصفراء الموجودة في السوق اليوم هي من الأصناف التي تمت زراعتها مبكراً بعد الانتهاء من موسم حصاد الشعير وهذه الأصناف تتميز بدرجة رطوبة جيدة وليست مرتفعة بحدود ١٧ درجة وهي مناسبة لمربي الدواجن ويتم استخدامها من قبلهم للاستهلاك المباشر للدجاج ويمكن تخزينها لمدة قصيرة جداً لا تتجاوز عشرة أيام.

وأكد أن استيراد مادة الذرة الصفراء انخفض خلال الفترة الحالية وأغلب المستوردين عزفوا عن استيراد المادة لأن إنتاج الذرة الصفراء المحلية بدأ وأسعار مبيعها في السوق منافسة لأسعار الذرة المستوردة، لافتاً إلى أن هناك انخفاضاً واضحاً حالياً بسعر مبيع الذرة المستوردة في السوق قياساً لسعر مبيعها منذ حوالي شهر حيث وصل سعر الكيلو حينها لحدود ٦٥٠٠ ليرة أما اليوم فيباع الكيلو منها بحدود ٤٣٠٠ ليرة على حين أن كيلو الذرة المحلية الجافة يباع بحدود ٣٩٠٠ ليرة حتى إن سعر الذرة الصفراء عالياً انخفض كذلك وأصبحت أسعارها مقبولة حالياً قياساً للفترات السابقة.

وأشار إلى أنه من الممكن أن يتم افتتاح دورة علفية جديدة لتوزيع الذرة الصفراء لمربي الدواجن في حال تمكنا من شراء كميات كافية من مادة الذرة الصفراء المحلية وسنحاول شراء أكبر كمية ممكنة من المادة، موضحاً أن المؤسسة أعلنت عن مناقصة لشراء المادة ولديها عقود ماضية لشراء مادة الذرة الصفراء من السوق المحلية سيتم استكمال تنفيذها بشرط أن تكون ضمن المواصفات القياسية السورية من حيث نسبة الشوائب والرطوبة وإذا تجاوزت درجة رطوبتها ١٤ درجة ونسبة الشوائب ٨ بالمئة كحد أقصى فلا يمكن تخزينها ونحن في المؤسسة نشدد على موضوع أن تكون المادة ضمن المواصفات القياسية السورية باعتبار أن المؤسسة تخزن المادة لفترات طويلة بعكس المربي الذي يستخدم الكمية التي يشتريها فوراً.

وأوضح أن المؤسسة ستحاول شراء أكبر كمية من مادة الذرة الصفراء المحلية لكن المشكلة التي نعاني منها حالياً عدم توافر المجففات بالشكل الكافي وإذا لم تكن المادة جافة وبدرجة رطوبة مسموحة فمن الصعب شراء كميات كبيرة، لافتاً إلى أن هناك وعوداً بوضع مجفف تابع للقطاع الخاص بالخدمة في حلب خلال مدة عشرة أيام طاقته الإنتاجية جيدة بحدود ٤٠ طناً في الساعة، إضافة لوجود مجففات أخرى صغيرة طاقتها الإنتاجية ضعيفة ونطمح أن يتوسع عدد المجففات ويصبح عددها كافياً لتجفيف كامل إنتاج الذرة المحلية.

وختم بالقول إن مشكلة المجففات تم حلها بشكل جزئي هذا العام نتيجة ازدياد عدد المجففات والتي أصبح عددها ٨ مجففات موجودة في دير الزور وحلب وحماة ومن الممكن أن يكون هناك انتشار أكبر للمجففات خلال الأعوام القادمة في حال لمس المستثمرون نتائج جيدة من استخدام المجففات وتحققت لهم عوائد جيدة.